هذا الكلام انما يتمشى اذا كان لكل عدد صورة نوعية مغايرة للوحدات اما اذا كان محض الاحاد فلا يتحقق ذلك وح يكون كل مرتبة من الاعداد نوعا اخر ممتازا عن سائر المراتب بخصوصية المادة فقط لا بصورة مغايرة لموادها ويكون هذا من خواص الكم المنفصل والتحقيق ان بعض المتاخرين مع تصريحه بان العدد محض الوحدات وليس فيه صورة نوعية نفى تركبه من الاعداد التي تحته ومن البين ان واحدا وواحدا يكون جزء واحد وواحد وواحد ثم عدم تركب العدد من الاعداد التي تحته لا ينافي تركب معروض العدد من معروض تلك الاعداد فانا نعلم بديهة ان زيدا وعمرا اجزاء عمرو وزيد وخالد فان مجموع زيد وعمرو اي معروض الهيئة الاجتماعية مغاير لمجموع زيد وعمرو وخالد اي معروض تلك الهيئة الاجتماعية وليس معروض الاول خارجا من المعروض الثاني ولا عينا له فيكون جزءا منه وعلى ذلك يبتنى ما اختاره بعض المحققين في مذهب الفلاسفة من استناد المعلولات الكثيرة الى الامور الموجودة دون الاعتبارات العقلية بان يصدر عن ا وحده ب وعن ب وحده ج وعن مجموع ا ب ج د حتى يحصل معلولات متكثرة في مرتبة واحدة وعليه يبتنى البرهان المشهور على اثبات الواجب من غير توقف على ابطال الدور والتسلسل فان محصله انه لو ترتب الممكنات الى غير النهاية فكل واحد من احاد السلسلة يستند الى علته الموجودة فيها واما المجموع فعلته اما نفس المجموع او جزؤه او خارج عنه فالاول والثاني باطلان على ما بين في موضعه فتعين الثالث والخارج عن مجموع الممكنات هو الواجب ولا قدح في هذا الدليل الخ

الآن

٩

الآن نختار استناد المجموع الى جزئه على ما فصلنا في بعض رسائلنا فعلم ان التعدد والاقل جزء من المتعدد الاكثر وما يتوهم من انه ليس هناك الا الاحاد وهم فاسد مخالف لحكم العقل فان قلت فعلى ما ذكرت يلزم ان يكون معلومات الله تعالى متناهية والا انتقض البرهان قلت لو كان علم الواجب بالاشياء بصور مفصلة لكان الامر كما ذكرت لكن ذلك ممنوع لجواز ان يكون علم الله واحدا بسيطا كما ذهب اليه المحققون فلا تعدد في المعلومات بحسب علمه تعالى فلا يتصور التطبيق ولذا ذهب الفلاسفة الى ان علمه تعالى علم اجمالي وذهب بعضهم الى نفي علمه تعالى بالاشياء الغير المتناهية وتحقيق علمه تعالى يستدعي بسطا في الكلام لا يحتمل هذا المقام فان قلت معلومات الله تعالى غير متناهية سواء كان العلم المتعلق واحدا او متعددا فيجري التطبيق في المعلومات قلت على تقدير حدوث العالم يكون الممكنات المتصفة بالوجود الخارجي متناهية لان الحوادث لها مبدا والحوادث الاستقبالية لا تبلغ مبلغ اللاتناهي فانها ليست غير متناهية وان كانت غير واقفة عند حد فالتطبيق ان كان بحسب وجودها فهي متناهية واعلم ان المتكلمين ينفون الوجود الذهني ويثبتون علم الله تعالى بالحوادث الغير المتناهية ولما كان من البديهيات ان التعلق بين العالم والمعدوم الصرف محال والا لزم الفرق بان تعلق العلم بالحوادث انما يتحقق وقت وجودها وان صفة العلم قديم والتعلق حادث وانت خبير بان العلم ما لم يتعلق بشيء لم يصر ذلك الشيء معلوما بالفعل

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)